

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أصدرنا تقرير مؤسسة الحق الجديد المشترك بعنوان

## الفصل العنصري "الأبارتهيد" الإسرائيلي: أداة للاستعمار الاستيطاني الصهيوني

يمكنكم/ن إيجاد القصة أدناه والاطلاع على التقرير الكامل لمزيد من التفاصيل

**الأبارتهيد - محظور حظراً مطلقاً بموجب القانون الدولي.** يُحظر الفصل العنصري "الأبارتهيد" باعتباره جريمة ضد الإنسانية بموجب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1976، وبموجب مشروع مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها لعام 1996، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998. كما يجرم القانون الجنائي الدولي الأبارتهيد وينشئ المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبي هذه الجريمة.

**أركان جريمة الأبارتهيد-** حرمان فرد من جماعة عرقية من الحق في الحياة والحرية، فضلاً عن تعمد فرض ظروف تتسبب في إهلاك فعلي لهذه الجماعة، بما في ذلك حرمان أفراد جماعة أو جماعات عرقية من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفرض تدابير تهدف إلى تقسيم سكان البلد على أسس عرقية.

تحدد الأركان التي تشكل جريمة الفصل العنصري الأفعال اللاإنسانية أو غير الإنسانية المرتكبة في إطار نظام مؤسسي قائم على القمع والهيمنة والسيطرة بصورة منهجية من قبل جماعة عرقية إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام. وعلاوة على ذلك، يحظر الفصل العنصري كشكل من أشكال التمييز العنصري بموجب القانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن فهم نظام الفصل العنصري "الأبارتهيد" الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني ككل يستلزم الإقرار بأسسه الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية.



انبثاقاً عن الإمبريالية الأوروبية الوسطى في القرن التاسع عشر، اعتبرت الحركة الصهيونية الأشخاص يهودي الديانة عرفاً متميزاً، وهي أيديولوجية تأسيسية كرستها بعد ذلك المؤسسات الصهيونية مثل المنظمة الصهيونية العالمية (التي تأسست عام 1897) والصندوق القومي اليهودي (الذي تأسس عام 1901). إلى يومنا هذا، لا تزال إسرائيل تحيل هذه المؤسسات وظائف عامة لتقوم بها.

في عام 1948، نفذت الميليشيات الصهيونية ما عرف بالنكبة، التي طرد الفلسطينيين/ات في أعقابها قسراً من أرضهم/ن، وتم تشريد ثلثي الشعب الفلسطيني، الذين حرموا بعد ذلك من حقهم في العودة إلى ديارهم. وقد مهد ذلك للهيمنة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية على الشعب الفلسطيني، واحتلال الأرض الفلسطينية وشرذمتها منذ عام 1967، مما أرسى أسس نظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

تم تفعيل المؤسسات والقوانين والسياسات والممارسات الصهيونية لتشريد الشعب الفلسطيني وشرذمته، وحرمان اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات من حقهم في العودة إلى أراضيهم، والتمييز ضد الفلسطينيين/ات في كل جانب من جوانب الحياة تقريباً.

يستمر نظام الفصل العنصري الإسرائيلي في ترسيخ نظام شامل من القوانين والسياسات التي تميز بين الحقوق الممنوحة للأشخاص اليهود وتلك لغير اليهود، وتوفر معاملة تفضيلية وحماية مشددة للمجموعة العرقية التي ينتمي لها اليهود. وفي الوقت نفسه، أُجبر الشعب الفلسطيني على ترك أرضه وانقسموا إلى أربع فئات قانونية على الأقل:

- الفلسطينيون/ات حملة الجنسية الإسرائيلية الذين يحكمهم القانون المدني الإسرائيلي؛
- الفلسطينيون/ات حملة الإقامات الدائمة في مدينة القدس المحتلة؛
- الفلسطينيون/ات في بقية مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، من يعيشون في ظل قوانين وأوامر عسكرية؛
- واللاجئون/ات الفلسطينيون/ات والمنفيون/ات خارج الوطن، المحرومون/ات من حقهم في العودة.

لطالما فهم الباحثون/ات الفلسطينيون/ات أن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني هو مشروع عنصري بطبيعته، وُصف لأول مرة بأنه أقرب إلى الفصل العنصري في عام 1965. وبعد مرور 74 عاماً، استمر نظام الفصل العنصري والاستعمار الاستيطاني الصهيوني في تجريد الفلسطينيين/ات وشرذمتهم والسيطرة عليهم، بهدف تحقيق أغلبية ديموغرافية يهودية ومحو وجود الشعب الفلسطيني الأصلي من أرضه.

من خلال شرعنة تشريد الشعب الفلسطيني الأصلي وتسهيل الاستيلاء اللاقانوني للأراضي لصالح المستوطنين المستعمرين الصهاينة، ما زال الشعب الفلسطيني يعاني من الشرذمة بشكل ممنهج، محروم من الوصول إلى موارده الطبيعية، وحقه في تقرير المصير.



يتم الإبقاء على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين/ات من خلال مجموعة من الأعمال اللاإنسانية كما تم تعريفها في اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي، على النحو الآتي:

● **يُحرم الفلسطينيون/ات من حقهم في الحياة** من خلال القتل التعسفي واللاقانوني وحرمانهم من الوصول إلى الخدمات الطبية المتقدمة للحياة.

● **يُحرم الفلسطينيون/ات من حقهم في الحرية** من خلال فرض قيود مختلفة منها تقييد حرية الحركة والإقامة وحرية التجمع السلمي، وعلى رأس هذه القيود الإغلاق والحصار اللاقانوني المفروض منذ 15 عاماً على قطاع غزة.

● **يواجه الفلسطينيون/ات ظروفاً حياتية صعبة تتسبب في إهلاك السكان الفلسطينيين/ات**، وتشمل مصادرة الأراضي والممتلكات والنقل القسري والحرمان من عيش حياة أسرية ومن لم يشمل العائلات.

تسيطر إسرائيل على كل جانب من جوانب الوجود الفلسطيني بغرض إرساء الهيمنة والقمع والسيطرة من قبل جماعة عرقية واحدة على أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى والحفاظ عليهما، مما يشكل جريمة الفصل العنصري.

على مدار سنوات طويلة، تجاهل الخطاب الدولي بخصوص فلسطين الأسباب الجذرية لنظام الأبارتهيد الإسرائيلي باعتباره نتاجاً تدريجياً للاحتلال الإسرائيلي، ووصفاً الوضع بأنه "نزاع" بين طرفين، بدلاً من كونه نتيجة للأيدولوجية الأساسية العنصرية بطبيعتها والمترسخة في المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين منذ عام 1897. إذ أنّ الاحتلال الإسرائيلي العسكري يتم تنفيذه في إطار نظام استعماري استيطاني وأبارتهيد إسرائيلي.

لقد حان الوقت لكي يعترف المجتمع الدولي ويدين نظام الأبارتهيد الإسرائيلي المتمثل في الهيمنة والقمع العنصريين المنهجين المفروضين على الشعب الفلسطيني ككل ويتخذ جميع الخطوات اللازمة لإنهائه، بما في ذلك من خلال تفكيك القوانين والسياسات والممارسات الإسرائيلية التمييزية التي ترسخ هذا النظام. علاوة على ذلك، يجب على الدول وقف كل المساعدات المباشرة أو غير المباشرة التي تحافظ على نظام الأبارتهيد الإسرائيلي والتعاون لإنهائه، وذلك من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية والثقافية والتجارية مع إسرائيل إلى أن تتمثل للقانون الدولي.

لا يمكن تحقيق مستقبل من الكرامة والعدالة والحرية وتقرير المصير للشعب الفلسطيني دون تفكيك نظام الأبارتهيد الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني الصهيوني بصورة جذرية وكاملة.

